جامعة القاهرة
كلية الإعلام
قسم الصحافة

أطروحة بحثية مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه من قسم الصحافة بعنوان:

"علاقة التكوين السياسي والمهني لقيادات نقابة الصحفيين المصريين بأساليب إدارتهم للعمل النقابي ومواقفهم من القضايا المهنية والمجتمعية"

إعداد الباحثة: **سلمى إبراهيم محمد إبراهيم شاهين**

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة/ **نجوى كامل**

أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة

الدكتور/ **محرز غالي**

أستاذ مساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة

٢٠١٥

قال تعالى

"وقل رب زدني علما"

(سورة طه: ١١٤)

الاسم: سلمى إبراهيم محمد إبراهيم شاهين
الجنسية: مصرية
تاريخ وجهة الميلاد: ٢٢ يوليو ١٩٨٦- القاهرة
الدرجة: دكتوراه
التخصص: صحافة
المشرفون: أ.د.نجوى كامل
أ.م.د. محرز غالي

عنوان الرسالة: علاقة التكوين السياسي والمهني لقيادات نقابة الصحفيين المصريين بأساليب إدارتهم للعمل النقابي ومواقفهم من القضايا المهنية والمجتمعية

ملخص الرسالة: استهدفت الدراسة رصد وتحليل وتفسير العلاقة بين طبيعة التكوين المهني والسياسي والأيدولوجي لقيادات نقابة الصحفيين وأساليب إدارتهم للعمل النقابي ومواقفهم من القضايا المهنية والمجتمعية، وربط ذلك بالسياق المجتمعي خلال فترة الدراسة الممتدة منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٥، وقد وظفت الدراسة في إطار ذلك منهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، مع استخدام أداة المقابلة وأسلوب تحليل الخطاب، وتوظيف المدخل الثقافي لدراسة الشخصية ومدخل تحليل النظم، وقد وقع الاختيار على مجموعة من القيادات الصحفية النقابية التي تمثل مجالس نقابة الصحفيين المنعقدة خلال فترة الدراسة، وشملت هذه الشخصيات كل من مكرم محمد أحمد وأمينة شفيق ومحمد عبد القدوس ومجدي مهنا وسلامة أحمد سلامة وعبد العال الباقوري وممدوح الولي وياسر رزق، وكذلك عبير السعدي وضياء رشوان.

وقد انتهت نتائج الدراسة إلى تأثير خصائص التكوين المهني والسياسي للقيادات الصحفية النقابية على أسلوب إدارتهم للعمل النقابي ومواقفهم من القضايا المهنية والمجتمعية، فقد انتمت القيادات الصحفية النقابية إلى الطبقة الوسطى، مما كان له انعكاسات على طبيعة توجههم الفكري، ووفقا للمدخل الثقافي لدراسة الشخصية، فقد أدت نشأة القيادات النقابية في ظل مناخا أسريا اهتم بالثقافة والتعليم إلى توفير مصادر القرأة والإطلاع، فاهتمت هذه القيادات بالقرأة منذ مرحلة الطفولة، مما ساهم في تكوين وعيهم بالأوضاع المجتمعية المختلفة المحلية والعربية أيضا.

وقد برزت لدى القيادات الصحفية المدروسة موهبة صحفية مبكرة، فشارك غالبيتهم في العمل الصحفي المدرسي، ثم جاء قرارهم بدراسة الصحافة خلال المرحلة الجامعية مما ساهم في تكوينهم المهني على نحو علمي، ورغم أن هناك عددا محدودا من الكتاب، لم يدرسوا الصحافة أثناء مرحلة التعليم الجامعي، إلا أن موهبتهم الصحفية وحرصهم على التدريب بالعمل الصحفي في مراحل مبكرة من حياتهم قد ساهم في تكوينهم المهني على نحو كبير.

وقد اختلفت التوجهات السياسية والأيدولوجية للقيادات الصحفية النقابية المدروسة، وارتبط ذلك بطبيعة تشكيل هذه التوجهات وفقا للنشأة الاجتماعية والثقافية لكل قيادة، فينتمي كل من مكرم محمد أحمد وياسر رزق وسلامة أحمد سلامة ومجدي مهنا وعبير السعدي إلى تيار الاستقلال السياسي، بينما ينتمي كل من أمينة شفيق وعبد العال الباقوري وضياء رشوان إلى التيار اليساري، في حين ينتمي كل من محمد عبد القدوس وممدوح الولى لتيار الإسلام السياسي.

وقد انعكست أثار التكوين السياسي للكتاب وطبيعة التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية المصرية على الخطاب الصحفي الذي قدمه كل منهم، ولم تقف حدود تأثير التوجه السياسي للقيادات الصحفية النقابية على الخطاب الصحفي فقط، بل برز هذا التأثير جليا خلال العمل النقابي لكل منهم.

شكر واجب

تتقدم الباحثة بأسمى ايات الشكر للاستاذة المشرفين الاستاذة الدكتورة نجوى كامل استاذ الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة والدكتور محرز غالي استاذ مساعد الصحافة بالكلية لما أولاه للباحثة من اهتمام في سبيل إنجاز هذا البحث العلمي، كما تتقدم الباحثة بالشكر لرئيس لجنة مناقشة الرسالة الاستاذة الدكتورة عواطف عبد الرحمن استاذ الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة وللمناقش الخارجي للرسالة الاستاذ رجائي الميرغني وكيل نقابة الصحفيين الاسبق.

قائمة المحتويات

المقدمة	صـ ١
الفصل الأول : **مشكلة الدراسة ومنهجيتها**	
الدراسات السابقة	صـ٦
مشكلة الدراسة	صـ٢٢
أهمية الدراسة	صـ٢٤
أهداف الدراسة	صـ٢٤
تساؤلات الدراسة	صـ٢٥
الإطار النظري	صـ٢٦
الإطار المنهجي	صـ٢٩
مجتمع الدراسة	صـ٣٠
الفصل الثاني: **تطور الأوضاع المصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية** **وتأثيرها على الأوضاع الصحفية والنقابية**	صـ٣٤
الفصل الثالث: **التكوين المهني والسياسي لقيادات نقابة الصحفيين** **وعلاقته بأساليب إدارتهم للعمل النقابي ومواقفهم تجاه القضايا المهنية والمجتمعية**	
- الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد	صـ٧٧
- الكاتبة الصحفية أمينة شفيق	صـ١٠٤
الكاتب الصحفي محمد عبد القدوس	صـ١٣٣
الكاتب الصحفي مجدي مهنا	صـ١٥٧
الكاتب الصحفي سلامة أحمد سلامة	صـ١٨٣
الكاتب الصحفي عبد العال الباقوري	صـ٢١٧
الكاتب الصحفي ممدوح الولى	صـ٢٣٧
الكاتب الصحفي ياسر رزق	صـ٢٦١
الكاتبة الصحفية عبير السعدي	صـ٢٧٩
الكاتب الصحفي ضياء رشوان	صـ٢٩٤
خاتمة الدراسة	صـ٣٢٣
مصادر الدراسة ومراجعها	صـ٣٣٧
ملاحق الدراسة	صـ٣٥٠

مقدمة:

على اتصال الدراسات والبحوث التي تناولت طبيعة العلاقة بين نقابة الصحفيين والسلطة السياسية في مصر، أكد الباحثون أن نقابة الصحفيين تعتبر انعكاسا واضح المعالم للوضع السياسى، وجاء ذلك في ضوء عدة تفسيرات، منها ما يتعلق بالأسباب والظروف التاريخية الخاصة بطبيعة نشأة النقابة وإعلانها، ومنها أيضا ما يتعلق بتاريخ الصحافة فى مصر; حيث سارت الأمور في اتجاه فرض على الصحافة ونقابتها أن تكون المعبر الرئيسى عن حال الأمة المصرية وضميرها.

وصحيح أن تشابها قد جمع بين الهدف من تأسيس نقابة الصحفيين وغيرها من النقابات المهنية، غير أن تأسيس نقابة الصحفيين المصريين كان هدفا أعمق وأسمى; فقد مثل إنشاء النقابة مرحلة مهمة من مراحل التطور الوطني على الصعيدين السياسي والمهني، حيث لاقت محاولات تأسيسها صعوبات عديدة وضعتها قوى الاحتلال ورجال القصر الملكي الذين وقفوا بقوة ضد إنشاء هذه النقابة وعملوا على رفض الاستجابة لمطلب الصحفيين وأصحاب الصحف في تأسيسها، وذلك ليقينهم أن هذا الكيان التنظيمي المهني سيمثل بمجرد تأسيسه، قوة داعمة لأبناء الجماعة المهنية ولدور الصحافة ورسالتها في مقاومة الاحتلال ورفع راية مطالب الشعب في الحرية والاستقلال.

وبذلك لاقى الصحفيون عقبات استطاعوا التغلب عليها في سبيل تحقيق هدفهم، فقد كانت الدعوة الأولى لإنشاء نقابة الصحفيين عام ١٩٠٩، حيث شارك كل من أمين الرافعي والشيخ على يوسف فى اجتماع عقد لهذا الغرض، ولكن لم يكتب لهذه الدعوة النجاح بسبب تدخل المعتمد البريطانى آنذاك، فلم تستلم الجماعة الصحفية، وتجددت الدعوة عام ١٩١٩، وتم وضع القانون الأساسى للنقابة وطبعه، ولكن لم تعترف الحكومة بهذه النقابة أيضا، فظلت المحاولات تبذل من جانب الصحفيين، إلى أن أصدرت وزارة يحيى باشا إبراهيم العديد من القوانين الجائرة وفى مقدمتها قانون خاص بالصحافة، فشعر الصحفيون بالخطر الداهم الذى تتعرض له المهنة، فقام أمين الرافعى بتشكيل هيئة للدفاع عن الصحافة والصحفيين[١]، ولكن لم يتمكن الصحفيون من تحقيق هدفهم إلا فى عهد وزارة حسين سرى باشا عام ١٩٤١ حين أقرت الدولة مبدأ حق إنشاء النقابات للدفاع عن العاملين بكل مهنة، وهنا وجد الأستاذ محمود أبو الفتح الفرصة سانحة لتجديد المطالبة بإنشاء نقابة الصحفيين رسميا، فوافقت الدولة بشرط توفير مقر لها، وهكذا قام أبو الفتح بتوفير مقر للنقابة حتى يتحقق أمل الصحفيين بعد كفاح مرير بصدور المرسوم الملكى بإنشاء نقابة الصحفيين فى ٣١ مارس ١٩٤١ بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١.[٢]

(١)لبنى عبد الغفار جاويش، " دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر في الفترة من عام ١٩٤١، ١٩٧١"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جمعة القاهرة، ١٩٩٧

(٢)محمد منير، "نقابة الصحفيين حال الأمة المصرية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ مارس ٢٠١٥

وقد جاءت نشأة النقابة كتجمع مهني بالأساس وليس سياسيا; إذ ضمت في عضويتها كافة الأطياف السياسية، ومن لا علاقة له بالعمل السياسي، كما ضمت مختلف العقائد والأديان والثقافات، وهكذا سارت الأوضاع عبر عقود من نشأتها الأولى، إلا أن النقابة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو قد واجهت مجموعة من الضغوط التي أثرت في طبيعة عملها، ففي زمن حكم الرئيس جمال عبد الناصر تم وضع قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الذي اشترط موافقة الإتحاد الاشتراكى العربى للسماح للصحفيين بممارسة المهنة، كما اشتراط موافقته مع "وزير الإرشاد القومى" على اللائحة الداخلية للنقابة[١]، وفي عهد الرئيس أنور السادات أصبحت النقابة قوة معارضة لنظامه مما أدى إلى تأزم العلاقة بين النقابة والرئيس، حيث كانت أول نقابة تقرر حظر التطبيع النقابي ثم المهني والشخصي مع إسرائيل، وعندما حاول الرئيس السادات الضغط على النقابة لتطهير جدوالها من الصحفيين المعارضين لسياساته، رفض النقيب يوسف السباعي هذا التدخل، كما رفضه من بعده النقيب كامل زهيري رافعا شعاره الوطني المعروف "العضوية كالجنسية".

أما في عهد الرئيس حسني مبارك فقد تناوب الرئيس مع المعارضة الاستيلاء على النقابة لتحقيق أهدافه السياسية، وقد كانت وقفة الصحفيين في وجه هذه السلطة عندما حاولت تمرير القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ أبرز ما يميز تلك الفترة، وعلامة فارقة في العلاقة بين السلطة السياسية والنقابة دفعت بالنظام الحاكم نحو تغيير إستراتيجية تعامله مع نقابة الصحفيين، حيث استطاع الصحفيون خلال هذه الأزمة الاحتشاد خلف نقابتهم حتى تم إسقاط هذا القانون وإقرار القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، فوقف الصحفيون خلال هذه المعركة صفا واحدا بعيدا عن انتماءاتهم السياسية والفكرية، حيث كان الشأن المهني هو الدافع الأساسي في هذه الوقفة الجريئة التي نجحت في تحقيق أهدافها.

ومنذ ذلك الحين تشددت السلطة الحاكمة في اتجاهها نحو هدم محاولات التجمعات النقابية للصحفيين، كما اتجهت أجهزتها الأمنية نحو صناعة كل القيادات النقابية، وبينها المعارضة الضالة الصورية بهدف تقنين العلاقة بين السلطة والنقابة، وقد ترتب على هذا التقنين أن استخدمت السلطة السياسية جميع أساليب التدخل وأشكال السيطرة على نقابة الصحفيين، ووظفت في ذلك إستراتيجيات عدة سواء من خلال الترغيب بتقديم الدعم المالي وحوافز الخدمات والضمانات الاجتماعية، أو من خلال الترهيب عبر آليات حل مجالس النقابة المنتخبة بقرارات سلطوية غير مبررة، أو التضييق على النقابة وعدم الاستجابة لمطالبها وقراراتها.[٢]

(١) رجائي الميرغني، "تصحيح مسار التنزيمات النقابية للصحفيين"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٣ أغسطس ٢٠١٤
(٢)المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، "مستقبل النقابات المهنية بعد ثورة ٢٥ يناير والتعدد النقابي في مجال الأعلام : ورشة عمل حول مستقبل النقابات المهنية بعد ثورة ٢٥ يناير والتعدد النقابي في مجال الأعلام، سبتمبر ٢٠١١

وهكذا انتقل مصير النقابة من يد أعضائها، فأمسكت به موازين سياسية تحكمت فيها السلطة الحاكمة، فتدخلت في شئون النقابة عن طريق مساندة بعض المرشحين أو موافقتها على ترشيحهم، وذلك حتى تصبح النقابة أداة من أدوات السلطة السياسية في تأييد قراراتها وتحقيق أهدافها على المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما دفع غالبية الصحفيين إلى اعتماد قاعدة في العمل النقابي تقوم على طرفين رئيسيين; الأول هو نقيب يمتلك علاقات قوية مع السلطة ورموزها وحكوماتها يستطيع التفاوض مع السلطة السياسية للحصول على أكبر قدر من الخدمات والمزايا للصحفيين، ويكون قناة اتصال بين النقابة وهذه السلطة تمكنه من التدخل لإنهاء بعض المشكلات التي تنشأ بين الصحافة والسلطة خاصة فيما يتعلق بقضايا الحبس في جرائم النشر، أما الطرف الثاني لهذه المعادلة فيعتمد على مجلس قوي يمثل جميع الأطياف الموجودة داخل الوسط الصحفي، ويكون أداة ضاغطة في مواجهة السلطة السياسية.

ولذلك غالبا ما كان هذا النقيب رئيسا لمجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية القومية أو رئيسا لتحرير إحداها، وهو ما أرجع به البعض عدم قدرة النقابة على اتخاذ قرارات حاسمة أو مواقف إيجابية في مواجهة اعتداءات السلطة المتكررة على الصحفيين أو الدفاع بشكل إيجابي عن حرية الصحافة.[١]

ورغم أن الأصل في النقابات أنها تعيش على اشتراكات الأعضاء، وفي بعض الدول تمارس نشاطاً يدر لها دخلاً اضافياً، إلا أن التنافس بين مجالس إدارة نقابة الصحفيين المصريين خاصة في السنوات الأخيرة، كان للحصول على خدمات من رجال الأعمال أو أموال من السلطة الحاكمة لتغطية أنشطتها، أو لزيادة بدل الصحفيين، ومن هنا انصرفت النقابة عن دورها المفترض، فلم تبذل جهدا في سبيل ضبط فوضى علاقات العمل، أو وضع ضوابط لها.[٢]

هذا الواقع الصعب الذي عاشته نقابة الصحفيين المصريين، جعل الكثير من الصحفيين يشعرون بعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المهنية والنقابية التي تتحدد في الأساس في حماية صحفييها وتطوير أوضاعهم، فسيطرت على العمل النقابي خلافات سياسية بين أعضاء مجالسها خاصة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مرورا بفترة تولي ممدوح الولى لمنصب النقيب; حيث سادت حالة من الانقسام بين أعضاء المجلس ما بين مؤيد لسياسات النقيب واخر معارض وثالث على الحياد، وصولا لمجلس النقابة خلال فترة تولي ضياء رشوان لمنصب النقيب حيث

---

(١)سليمان سالم صالح، "مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة في الفترة بين ١٩٤٥ – ١٩٨٥"، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩١، صـ٦٩٩-٧٠١

(٢) سعيد شعيب، "المعايير الفاسدة في انتخابات الصحفيين المصريين"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ مارس ٢٠١٥

سادت حالة من الخلاف بين أعضاءه نتيجة ما شهدته تلك الفترة من تقاعس نقابي تجاه حماية الصحفيين مع زيادة تعرضهم لانتهاكات أثرت على الأداء المهني بصورة كبيرة.

هذا إضافة إلى ما تواجهه النقابة من تحديات واختراقات سياسية واقتصادية تؤثر على دورها في حماية حرية الصحافة وضمان سلامة الصحفيين، مما يتطلب وقفة حاسمة تعيد للنقابة قدرتها على إعلاء الشأن المهني والوطني فوق أية اعتبارات سياسية أو حزبية ترتبط باتجاهات ومصالح قياداتها.

وتعمل الدراسة موضع البحث على دراسة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أوضاع الصحافة وتطور أداء نقابة الصحفيين، كما تعمل على دراسة خصائص التكوين المهني والسياسي للقيادات الصحفية النقابية، وتأثيرها على أداء هذه الشخصيات داخل النقابة، وعلى الخطاب الصحفي الذي قدمته كل منها تجاه القضايا المجتمعية والمهنية، مما يسمح بتكوين رؤية شاملة حول الأداء النقابي وعلاقته بالظروف السائدة في المجتمع واتجاهات السلطة الحاكمة وكذلك اتجاهات القائمين على هذا العمل النقابي.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة ومنهجيتها

ويضم هذا الفصل من الدراسة تحديد مشكلة البحث ومنهجيته، وذلك من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتعليق عليها وتحديد أوجه الاستفادة منها، وكذلك من خلال تحديد المشكلة البحثية بأبعادها الزمنية والموضوعية والمجتمعية، مع تحديد أهمية الدراسة وما تسعى لتحقيقه من أهداف وما تستهدف تقديمه من إجابات عن تساؤلاتها.

كما نتناول تحديد المداخل النظرية التي يتم من خلالها إجراء الدراسة وتفسير نتائجها، مع تحديد مناهج الدراسة المستخدمة وطبيعة الأدوات التي تعتمد عليها الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها والخروج بالنتائج المطلوبة، كما نتناول تحديدا للعينة التي يتناولها البحث بالدراسة ومبررات اختيار هذه العينة بما يحقق أهداف البحث ويجيب عن تساؤلاته، وفيما يلي نتناول العناصر السابق الإشارة إليها بشئ من التفصيل.

أولا: الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالاطلاع على مجموعة مختلفة من الدراسات السابقة التي شملت ثلاثة محاور أساسية، حيث ضم المحور الأول مجموعة من الدراسات التي تناولت **طبيعة العمل المهني والنقابي بنقابات الصحفيين**، بينما ضم المحور الثاني دراسات تناولت **التأريخ لكبار الصحفيين والكتاب**، مما ساعد في تكوين رؤية شاملة حول موضوع الدراسة وأهدافها، هذا ويشتمل المحور الثالث على دراسات تناولت **العوامل المؤثرة على الممارسة المهنية للقائم بالاتصال وعلاقة حرية الإعلام بالسلطة السياسية.**

ونتناول ذلك فيما يلي:

المحور الأول: دراسات تناولت طبيعة العمل المهني والنقابي لنقابات الصحفيين

ويشتمل هذا المحور على تسع دراسات*، تمتد الفترة الزمنية لها منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠١١، تم ترتيبها في العرض من الأحدث إلى الأقدم.

-احمد فارس عبد المنعم، "جماعات المصالح والسلطة السياسة في مصر: دراسة حالة لنقابات المحاميين والصحفيين والمهندسين في الفترة ١٩٥٢-١٩٨١"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤

-سائدة الكيلاني، "نقابة الصحفيين الاردنيين تاريخ مغيب وواقع غائب"، مؤسسة الارشيف العربي في عمان، عمان- الاردن، ديسمبر، ٢٠٠٥

- لبنى علي عبد الغفار جاويش، "دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر في الفترة من عام ١٩٤١- عام ١٩٧١"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٧

-مصطفى كامل السيد، "المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢- ١٩٨١"، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)

وقد سعت هذه الدراسات إلى تحقيق عدد من الأهداف نوضحها فيما يلى:

استهدفت دراسة ***(وائل محمد العشري، ٢٠١١)*** التعرف على التطور الذي شهدته نقابة الصحفيين المصريين خلال الفترة من ١٩٧١ حتى ٢٠٠٦، والعوامل التي أثرت في هذا التطور مع التعرف على تأثير هذه التطورات على السيناريوهات المتوقعة لمستقبل النقابة خلال العقدين المقبلين ٢٠٠٦-٢٠٢٦، وكذلك تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على صياغة هذا المستقبل من خلال التغيرات التي بدأت تحدث في البنية الأساسية للنظام المصري.

كما سعت دراسة ***(سادات ويلماز، ٢٠١٠)*** نحو التعرف على طبيعة العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والعمل السياسي في تركيا عام ١٩٤٦; حيث شهدت هذه الفترة إصلاحات سياسية وتعددية حزبية وتأسيس جمعية الصحافة التركية، أما دراسة ***(مارتين زويثن، ٢٠٠٨)*** فقد استهدفت التعرف على هوية أعضاء نقابة الصحفيين بجنوب السودان وطبيعة الاحتياجات التي يريدونها من الاتحاد.

وحول عزوف الصحفيين في السويد عن ممارسة العمل النقابي، سعت دراسة ***(جننير نيجران، ٢٠٠٧)*** إلى رصد وتحليل الأسباب التي تكمن وراء هذا العزوف، وما إذا كان السبب يكمن في ضعف نقابة الصحفيين بالسويد أم ترك الصحفيين لمهنة الصحافة واتجاههم للعمل في مجال اخر.

هذا وقد استهدفت دراسة ***(سائدة الكيلاني، ٢٠٠٥)*** التأريخ لنقابة الصحفيين الأردنيين في الخمسينيات من حيث التعرف على مدى التطور الذي واكبته الصحافة في تلك الفترة وعلاقتها بالسلطة السياسية.

وحول نقابة الصحفيين المصريين، سعت دراسة ***(لبنى عبد الغفار جاويش، ١٩٩٧)*** نحو رصد وتحليل وتقييم مواقف نقابة الصحفيين المصريين من قضايا الحريات الصحفية والقضايا الأساسية والمهنية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٧١، وذلك في إطار الأوضاع السياسية والصحفية في مصر خلال هذه الفترة وفي إطار القوانين واللوائح التي تنظم عمل نقابة الصحفيين خلال هذه السنوات.

-وائل محمد محمد العشري، "العوامل المؤثرة في تطور نقابة الصحفيين المصريين خلال الفترة من ١٩٧١-٢٠٠٦ مع دراسة لمستقبل النقابة خلال العقدين المقبلين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١١

-Gunnar nygren, "Swedish journalists leaving the union of journalists 2007", Dep of Communication, Media and ICT, Söädertörns university, Huddinge, Sweden

-J.hennigham, "Australian journalists views on professional associations", university of qweensland, asia pacific media educator, 1996, v 1. P144-152

-Martine Zeuthen, "Strengthening union representation for journalists in South Sudan", Media Diversity Institute

Availble at: http://www.integrityresearch.co.uk/tcb-case-study-two-south-sudan, 2008

-Saadet Yilmaz, "Turkish Journalists as the “Chivalry” of Democracy: The Case of the Co emergence of Democrat Party and Turkish Journalists’ Association in 1946", European Journal of Economic and Political Studies, P145-160, Fatih University, Istanbul/Turkey 2010

بينما اهتمت دراسة ***(لهينجهام، ١٩٩٦)*** برصد وتوصيف مدى حاجة الصحفيين في استراليا لنقابة مهنية تجمع الصحفيين والمحررين والكتاب، وكذلك المخرجين الصحفيين والعاملين بالإذاعة والتليفزيون، إلى جانب تقييمهم لهذا العمل النقابي، في حين استهدفت دراسة ***(احمد فارس عبد المنعم، ١٩٨٤)*** التعرف على التطور البنائي والوظيفي لنقابة الصحفيين في مصر، والدور السياسي لها تجاه السلطة السياسية، وذلك من خلال كل من نمط المساندة ونمط المعارضة، مع التعرف على دور السلطة السياسية تجاه النقابة وتحليل الأدوار التي لعبتها النقابة تجاه قضايا الديمقراطية والسياسة الخارجية والنظام القضائي والنظام الصحفي والسياسة الاقتصادية والقضايا النقابية والمهنية.

وأخيرا سعت دراسة ***(مصطفى كامل السيد، ١٩٨٣)*** نحو توصيف أهم جماعات المصالح القائمة في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨١، وتحديد نقاط الالتماس بينها وبين النظام السياسي خلال تلك الفترة، وكذلك القضايا التي دفعتها إلى القيام بدورها في العملية السياسية وفاعلية الأدوار التي أدتها في إطار النظام السياسي المصري خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨١.

<u>بالنسبة للأطر النظرية والمناهج وأساليب التحليل المستخدمة</u>

لم تستخدم غالبية هذه الدراسات أطر نظرية محددة، وذلك باستثناء عدد محدود من الدراسات التي أجريت في الفترة الأخيرة، وتتحدد الأطر النظرية التي تم توظيفها في مجموعة محددة تشمل النموذج المؤسسي لجانسون، ونظرية المسئولية الاجتماعية، ومدخل تحليل النظم.

كما اعتمدت هذه الدراسات على مجموعة متنوعة من المناهج والأدوات، فاستخدمت المنهج التاريخي ومنهج المسح الإعلامي، وكذلك المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة، إلى جانب أساليب تحليل الوثائق والمقابلات الصحفية، وأسلوب ديلفي، وقد اعتمدت الدراسات الأجنبية التي أجريت في هذا المجال على إجراء المقابلات الصحفية بشكل أساسي.

<u>وقد خرجت هذه الدراسات بمجموعة من النتائج، نستعرضها فيما يلي:</u>

توصلت دراسة ***(وائل محمد العشري، ٢٠١١)*** إلى أن نقابة الصحفيين المصريين قد واجهت العديد من التحديات من داخلها جعلتها غير قادرة على تحقيق هدف الاستقلال عن مصادر الضغط والتأثير في القرار النقابي من خلال منظومة العمل الصحفي، والذي جعل النقابة عاجزة عن حماية الصحفيين في مواجهة أرباب العمل، وهو ما أثر سلبا على فاعلية النقابة، كما واجهت النقابة في الآونه الأخيرة عزوف قطاعات واسعة من الصحفيين عن المشاركة في العمل النقابي واختزال علاقتهم بالنقابة عند حدود تقديم الخدمات والمزايا للأعضاء، مضيفا أن الصحف التابعة للدولة المعروفة بالقومية قد سيطرت على تركيبة النقابة وكانت تمثل الكتلة التصويتية الأكبر في

الجمعية العمومية، ومن ثم لعبت دورا هاما في تحدد من يفوز بمنصب نقيب الصحفيين، وبالتالي كانت الغلبة في شغل هذا المنصب للنقيب الحكومي والذي كان في الغالب رئيسا لتحرير هذه الصحف أو رئيسا لمجلس إدارتها.

وقد جائت دراسة ***(سادات ويلماز، ٢٠١٠)*** لتؤكد نتائج الدراسة السابقة من حيث تأثير العمل السياسي على طبيعة العمل الصحفي والمهني; حيث توصلت إلى أن تأسيس الحزب الديمقراطي التركي كرابع حزب معارض ينشأ بشكل قانوني في تركيا، قد أدى إلى ظهور تيار المعارضة في وسائل الإعلام وتأسيس الجمعية الصحفية بهدف حماية حرية الصحافة، حيث كان تأسيس الجمعية خطوة مهمة نحو حماية حرية الرأي والتعبير وتحقيق الأمن الاجتماعي للصحفيين، فجمعت أعدادا كبيرة من الصحفيين ذوي الخلفيات الفكرية المختلفة.

وقد أثبتت دراسة ***(مارتين زويثن، ٢٠٠٨)*** أن غالبية الصحفيين والمحررين في جنوب السودان، يفتقرون التدريب ويعانون كثيرا من التهديدات والمضايقات من جانب الحكومة وقوات الأمن، هذا إلى جانب معانتهم من نقص وسائل النقل والمعدات مما يتطلب تدخلا من النقابة لحل مثل هذه المشكلات وحماية أعضائها، أما عن أسباب عزوف الصحفيين في السويد عن ممارسة العمل النقابي، فأكدت دراسة ***(جنسير نيجران، ٢٠٠٧)*** أن ٦٠% من الصحفيين في السويد قد تركوا عضويتهم بالنقابة ومازالو يمارسون العمل الصحفي بينما انسحبت نسبة ٣٨% من الصحفيين من النقابة بسبب تركهم للعمل الصحفي نظرا لمواجهتهم ظروف سيئة في عملهم، وأنه من الصعب على النقابة أن يكون لها دورا في تغيير المشهد الإعلامي; حيث تلعب دورا محافظا في الدفاع عن القيم والمثل القديمة رغم الاتجاه الإعلامي نحو الاختلاف والتجديد والانفتاح على الثقافات الأخرى.

وعن علاقة الصحفيين بنقابتهم في الأردن، أوضحت دراسة ***(سائدة الكيلاني، ٢٠٠٥)*** أن الصحفيين في الأردن أصبحوا يخضعون لوطأة نقابة غير متجانسة يجتمع فيها المدراء ورؤساء التحرير وممثلو الحكومة مع الصحفيين أنفسهم، بينما لا تعترف النقابة بوجود العديد من الصحفيين وتهاجم نشطاء يحاولون إنشاء نقابة أخرى أو حتى تجمّع أو لجنة تُعنى بحماية الصحفيين، وأن قصة النقابة بدأت بالصراع كما انتهت إليه، حيث مازالت تعمل النقابة الحكومية على مدى نصف قرن من ملاحقة الصحف الخاصة والصحفيين المستقلين وتأديبهم.

هذا وقد أكدت نتائج دراسة ***(لبنى عبد الغفار جاويش، ١٩٩٧)*** أن أول الفترات التي شهدت قوة دور نقابة الصحفيين المصريين في مواجهة السلطة السياسية القائمة هي فترة ما بل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتلوها في ذلك المرحلة الانتقالية ١٩٥٢-١٩٥٦ فالحقبة الناصرية ١٩٥٦-١٩٧٠، وأن نقابة الصحفيين كانت هيئة عاجزة عن أداء رسالتها النقابية في صيانة العاملين وتأمينهم ضد العجز والمرض والموت ويرجع ذلك إلى عدم استقلال نقابة الصحفيين ماديا عن السلطة السياسية ووجود ثغرات بالقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ورقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بحيث لا يكون للنقابة سلطة على دور الصحف.

وحول العمل النقابي في استراليا أكدت دراسة ***(لهينجهام، ١٩٩٦)*** أن أغلب الصحفيين يرحبون بهذا التنظيم النقابي، كما أن نوعية وطبيعة المؤسسة الصحفية التي يعمل بها الصحفي لها تأثير على اهتمامه بالعمل النقابي ودعمه للنقابة، فجاءت المرتبة الأولى للعاملين بالراديو والتليفزيون تليها الصحف الإقليمية ثم صحف يوم الأحد فصحف العاصمة، بينما جاءت الصحف القومية في المرتبة الأخيرة، كما أكدت الدراسة أن ترحيب ودعم الصحفيين للعمل النقابي في أستراليا قد وجد بين مختلف الأعمار والخلفيات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، كما يرى الصحفيون أن هذا التنظيم النقابي قادر على تطوير التوجهات المهنية بالصحف الأسترالية.

أما دراسة ***(احمد فارس عبد المنعم، ١٩٨٤)*** حول نقابة الصحفيين في مصر، فقد توصلت إلى اقتصار الدور السياسي المعارض لنقابة الصحفيين المصريين على معارضة القيود المفروضة على حرية الصحافة والرأى والتعبير خلال الفترة من ١٩٤٢ – ١٩٥٢، بينما التزمت النقابة موقف الصمت إزاء القيود التي فرضت على حرية الصحافة في الحقبة الناصرية ولم تبدأ في المطالبة برفع الرقابة عن الصحف سوى عام ١٩٦٨، مما يوضح السيطرة من جانب السلطة السياسية على طبيعة العمل النقابي، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة ***(مصطفى كامل السيد، ١٩٨٣)*** حيث أكدت انعكاس فلسفة النظام السياسي المصري الذي أعقب حركة الجيش في عام ١٩٥٢ على تنظيم وتكوين جماعات المصالح ذاتها وقوانين النقابات المهنية التي صدرت في الخمسينات، وقد تضمنت تغيرات هامة في تكوين نقابة الصحفيين مثل قصر عضوية نقابة الصحفيين على المحررين دون ملاك دور الصحف، كما كانت القيادة السياسية قد انتهت إلى الإبقاء على النقابات المهنية مع محاولة السيطرة عليها من الداخل عن طريق تمكين مرشحي التنظيم السياسي الواحد من النجاح في انتخاباتها.

المحور الثاني : دراسات اهتمت بالتأريخ لكبار الصحفيين وتأثيرهم في مهنة الصحافة ودورهم في خدمة قضايا المجتمع

ويشتمل هذا المحور علي ٥ دراسات [*] تمتد الفترة الزمنية لها منذ عام ١٩٧٢ حتي عام ٢٠١١.

- سلمى ابراهيم شاهين، "الخطاب الصحفي للكاتب صلاح الدين حافظ تجاه قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة"، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١١

- عبد العزيز محمد شرف،"الدكتور محمد حسين هيكل صحفيا"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢

- نرمين عبد السلام محمد حسن، "تطور قضايا المجتمع المصري في مقالات أحمد بهاء الدين: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجيستيرغير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠٠٣

- نجوي إبراهيم عبد الحفيظ أبو العز، "الخطاب الصحفي للكاتب محمد حسنين هيكل في مجال علاقات مصر الدولية في جريدة الأهرام ومجلة وجهات نظر: دراسة تحليلية"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨

- نجوي كامل عبد الرحيم كامل، "محمود عزمي صحفيا"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨١